نظامنا الاجتماعي

(١١) الحريّة والنظام

قد وهم الذين حسبوا أن الحريّة هي أن يريد الإنسان ويعمل ما يشاء من غير أن يكون لأي شيء آخر سلطان على إرادته وعمله إذ يجعل الفوضى عينها لأن الإرادة المطلقة والعمل المطلق لا يتفقان والشرائع السماوية والقوانين الوضعية. وما كانتا إلا لإسعاد الناس في دائرة الحقوق والواجبات التي تحقق ظلال الحريّة كما يدلك على ذلك تاريخ العرب في عهد النبيّ والخلفاء الراشدين وتاريخ الترك في عهد الجمهوريين الكماليين وتاريخ الجمهوريات الأخرى من الغربيين كالفرنسيين والسويسريين والامريكيين ولا تصلح الناس الا بالحريّة المقيدة بالشرائع والقوانين العادلة

وقد ورد تعريف تلك الحريّة في اعلان حقوق الإنسان الصادر من الأمة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩ م بأنها القدرة على عمل كل شيء لا يضرّ بالفرد والجماعة فلكل إنسان الحق أن يقول ويعمل ما يريد ما لم ينقص ذلك شيئاً من حريّة الآخرين . وكما عرّفها علماء الأخلاق فقالوا الحرية هي الحق في ترقية الإنسان نفسه بما يريد من غير أن يتدخّل أحد في أموره ما لم توجد ضرورة تضطره إلى التدخل كأن يكون سفيهاً فيُحجر عليه شرعاً وقانوناً

ويذكر القراء أنا قلنا في مقالتنا السابعة ان كل حق يقتضي واجباً أو اكثر وضربنا لهم الامثال فالحقوق التي يستحقها الإنسان بسبب الحرية تقتضي واجبات عليه أداؤها بسبب الحرية أيضاً ولذلك صدق من قال (الواجب والحق أخوان أمهما الحريّة)

وإن أول واجب على الوطني حيال وطنه وأمته إطاعة القوانين المشروعة والانظمة الموضوعة وهو بتلك الإطاعة لا يكون عبداً بل حرّاً يعلم ما يجب عليه فيعمله كما يعلم ما يجب له فيحصل عليه . وإذ أن دستور الامة هو القانون الأساسي للدولة فجحده أو العبث به أو التعاون على محوه يؤدي إلى خراب الوطن وانتثار عقد نظام الدولة كما حدث في دولة الفرس آخر عهد الشاه الأسبق ولولا أن قيّض الله لهذه البلاد الآن المصلحين من أبنائها الذين رأبوا صدعها ولمّوا شعثها ما عاد اليها دستورها ولا كانت حريّتها الحاضرة

إذا الله أحيا أمّة لم يردّها إلى الموت قهّار ولا متجبّر

ويستطيع الفرد والجماعة السعي في إصلاح القوانين وتحسينها بالوسائل المشروعة بيد أنه يجب احترام القوانين الحاضرة ما دامت قائمة ولا يكون احترامها الاَّ بالعمل بمقتضاها حتى تخلفها قوانين جديدة تكون قد أقرتها الأمة في مجلسها النيابي

والبلد الذي فيه يطرح الاحزاب دستوره على بساط البحث مرارًا للعبث به يكون عرضة لتدخل الأجنبيّ في شئونه وما ادراك ما تدخّل الاجنبي في شئون بلدك ! !

ولن يجد الاجانب محالاً للتدخل في أمورنا إلا إذا كنّا شيعًا واختلفنا فتنازعنا والله تعالى يقول ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم والرسول صلى الله عليه وسلم يقول لا تختلفوا فان من قبلكم اختلفوا فهلكوا — ولا يفتننكم الشيطان ببقاء الدول العظمى مع كثرة الأحزاب في كل منها وتفاقم الخلاف بينهم فان اختلافهم في العرض لا في الجوهر ولعل في اختلافهم نعمة لأممهم ونقمة على أعدائهم وما يدرينا في المستقبل ماذا تكون عاقبة أمرهم

وما وضعت القوانين ولا كانت الشرائع للمجتمع الانساني الاَّ لتساعد على تحقيق العدالة وما أضيعها عند المدجيّين الذين لا يجهلون قانونًا ولا يخشون عقوبة

وقد يحسب العامة أن القانون وجد لتقييد الحرية لان الانسان كان قبل القانون حرًّا مطلقاً لهُ ان يفعل كذا والاَّ يفعلهُ ولكن بعد وضع القانون قد قيدت تلك الحرية فاذا لم يطعهُ الفرد عوقب والعقاب سلب للحرية غير اننا اذا تأملنا الحالة رأينا القانون وسيلة من وسائل اعطاء الحرية لكل فرد لا من وسائل منعها فالهمجي الذي لا قانون لهُ حياتهُ مهددة بالاخطار كل هنيهة وهو يحتاج الى كثير من العناية بحياته أما الحضريّ فانهُ غير محتاج الى عناية عظيمة ليحفظ حياته فيوجّه قواهُ الى اعمال اخرى كورود مناهل العلم والسعي وراء الرزق لان القانون قد صان حياته ومن اراد سلبها فقد سلب حياة ذاته (ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب) وذلك عدل سداهُ الحرية ولحمتهُ المساواة ولا يرغب عنهُ الا من سفه نفسه

وما يكسبهُ الفرد من الحرية بوضع القوانين اكثر مما يفقدهُ لولم تكن تلك القوانين . ولذلك كان اكثر الامم حرية اكثرهم رعاية للقوانين على تكاثرها ألم تر الى الجمهوريات التي بسويسرة وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا — وما وضعت تلك القوانين الا في دائرة الحرية ولذلك قيل (لا يقيّد الحرية الاَّ قانون من الحرية) والحرّية نسمات تتنسمها النفوس شيئاً فشيئاً مع التدرج في طريق الكمال ومن

مقتضياتها النظام الذي هو احوج ما تحتاج اليه الحياة وما النظام الا وضع كل شيء في موضعه بحسب القواعد العامة الموضوعة لتأدية كل عمل على الوجه الحسن مع رعاية الوقت المناسب والمكان الملائم وهو مع ترقي الانسانية يكون من طبائع النفوس الراقية ومن مقتضيات الضمائر الحية الخاضعة لها تلك النفوس

فاذا بلغ الانسان هذا القدر من الرقي ودرى كيف يطيع وحي ضميره الحي وكليف بالنظام حتى أنشأ في قلبه قوة تحكمه فتأمره بالخير وتنهاه عن الضير فهو الخليق بالحرية وما دام هذا الوازع النفسي مفقوداً فليس الانسان صالحاً للحرية مع النظام وليست الحرية صالحة له وإن سوّرناه بسور من القوانين فانه ينتهك حرماتها وان توالت عليه صنوف العقاب وضروب العذاب

لا ترجع الأنفس عن غيها ما لم يكن منها لها زاجر

وهذه علة وجود المجرمين في كل امة . وكل من رقيت مشاعره ولطف حسه تخضع لحكم العقل والنظام يصعب عليه الخضوع للحكم المطلق بل يستحيل عليه ذلك كما يستحيل بقاء الجنين في بطن امه متى كملت ايام حمله . ومن لم يكن اهلاً لهذا الحكم فلا يلبث ان يتحول عنه كما تستحيل حياة الجنين اذا وضع قبل تمام أشهر الحمل عادة وهذه نظرية قد قام الدليل على صحتها فيجب أن يعرفها الفرد والجماعة من كل امة إذ انه يصعب على اي شعب أن ينال الحرية قبل معرفتها وقبل أن تشرب روحه روحها فيقر مبادئها وقوانينها عن عقيدة واختيار لا عن تقليد واضطرار وإلا تقلص ظلها عنه وكانت سبباً في إهلاكه قبل أن يبلغ أشده فقد يقتل الدواء المستشفى به وقد تكون منية المتمنى في أمنيته

وليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه

واقوى دعائم الحرية الطاعة والاذعان للنظام العام وإلا كانت الفوضى

والتطلع إلى الحرية ونيلها قبل أوانها طفرة لا ريب أنها تودي بالأمة بما يكون فيها من الفتن والاضطرابات ولا جرم أن غايتنا من الحرية هي السعادة ولا تكون إلا إذا عنينا بتربية ضمائرنا وتقوية إرادتنا وتهذيب نفوسنا وتلك هي الوسيلة الوحدة إلى رفع النوع الانساني حتى يكون اهلاً لمشوقة الأمم فنستطيع صيانتها من عبث العابثين وكيد الكائدين وإغارات المغيرين بعدتنا وعُدَدنا وضمائرنا الحية وفضائلنا التي نعمر بها نفوسنا ليعمر بنيانا كما قال شوقي

وليس بعامر بنيان قوم إذا كانت نفوسهمو خرابا

وإذ أنّ منفعة المصباح لا تكون في زخرفته ودقة صناعته ولا في نفاسة معدنه وإنما تكون في قوّة ضوئه كذلك الحرية وهي مصباح الأمة لا تكون فائدتها في زخرفة المجلس النيابي ولا في متانة بنائه ودقة صناعته وكثرة اعضائه وجمّاله وجودة أثاثه وفراشه ورياشه وانما تكون فائدة الحرية في نورها الذي تستضيء به الأمة في سبيل العدالة والإخاء والمساواة والنظام ذلك النور الذي يسطع من دار النيابة في آراء نوّابها الاكفاء وقُرُرهم في جو هادىء يخفق فيه علم النظام . والحكومة الرشيدة هي التي تستند على النوّاب الراشدين الذين يستمدون قوتهم من الامة القوية الراشدة التي حققت منهج الحرية الموماً اليه في مقالتنا السابقة وإلا كانت الحرية رواية هزليّة مسرح تمثيلها دار نيابتها وممثلوها نوابها وشاهدوها الامة ولا تلبث إلا عشية أو ضحاها وهذه حقيقة لا تغالط فيها النفوس

إن المغالط في الحقيقة نفسه باغ على النفس الضعيفة عاد

وإن غلبة الهوى والاستبداد بالرأي يعرّضان الدولة للخراب والدمار. ولقد كان مجلس المبعوثين بالدولة العثمانية السابقة لا يمثل في الحقيقة الا ظلمت باشا وانور باشا رحمها الله تعالى حتى قال بعض نوابه امام الاعضاء في دار المجلس إن هذا مجلس ظلمت وانور. ولا يخفى عليكم ان القوة التي كانت في يد الاتحاديين من الترك لم تترك مجالا لحرية الآراء ولا لتمحيصها حتى تتجلى الحقائق التي بها تستضيء الامة في سبيل حياتها لان السيف والحرية لا يبيتان في غمد واحد والحق لا يظهر والسيوف مسلولة على الاعناق لذلك سارت الدولة العثمانية في عهد جماعة الاتحاد والترقي في سبيل القوة الغشوم التي مزقتها شر ممزق وما كان دخولها في الحرب العظمى عن رغبة واختيار ولكن كان عن رهبة واضطرار بتأثير طلعت وانور ولولا ان اتاح الله لتركيا الحاضرة رجال مجلس وطنها الكبير ما قامت لها قائمة. وانا نود لها حياة طويلة سعيدة

ونرجو ألاّ يستأثر حزب الشعب الذي اسسهُ الغازي مصطفى كمال باشا بالسلطة المستمدة من القوة الحسيّة بل يجب ان يراعي الدين وقوة العقول والعادات والاخلاق التي بها توطد دعائم الدولة حتى لا ينهار صرحها مرة ثانية وما كل مرة تسلم الجرّة ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. والله المسئول أن يوفق أمتنا الى السعي في سبيل الحرية في جوّ السلام حتى تنالها؟ عبد الرحيم محمود المدرس بمدرسة المعلمين الثانوية